الجزء الأول
لماذا هناك حاجة لإعادة التفكير في الديمقراطية العالمية؟

كانت القراءة في الأدبيات الغربية المنشورة تحت عنوان الديمقراطية العالمية Global Democracy أو ما يتصل بها من عناوين فرعية بمثابة طريق ذي اتجاهين وبناء ذي مستويين. الأمر الذي جعلني أخْلُص إلى أنه ليس هناك توافق على «مفهوم الديمقراطية العالمية»، وأنه محل جدل يشخصه الطريق ذو الاتجاهين ويفسره البناء ذو المستويين.

ويتمثل الطريق ذو الاتجاهين في الآتي:

اتجاه يتحدث عن عولمة الديمقراطية، واتجاه يتحدث عن عولمة ديمقراطية أو دمقرطة العولمة. والاتجاه الأول يطرح ما تمثله العولمة من تحديات للديمقراطية داخليًا؛ أي في دول ديمقراطية، والاتجاه الثاني يطرح ما تمثله العولمة من تحديات لدمقرطة العالم؛ أي (نشر الديمقراطية في عالم غير ديمقراطي). أي وبقول آخر، هذا الطريق ذو الاتجاهين يجمع بين حديث عن تأثير قوى خارجية وعالمية على المؤسسات والعمليات الداخلية للديمقراطية، وبين حديث عن الحاجة إلى مؤسسات وعمليات ديمقراطية لإصلاح العالم وإدارته على نحو ديموقراطي[1].

بعبارة أخرى، ففي حين يطرح البعض الدعوة إلى بناء «Democratic Governance of Global Affair» ويرى أن هذا يتطلب إما تكييف الأنماط والنماذج التقليدية للديمقراطية مع متطلبات القضايا والشئون العالمية، أو أن التغيرات العالمية المتلاحقة والمتسارعة تتطلب إعادة تشكيل وصياغة مفاهيم الديمقراطية ذاتها بطريقة أساسية[2]، يطرح البعض الآخر تساؤلا مفاده: «هل العالم هو الذي يحتاج إلى إعادة تشكيل وصياغة ليصبح أكثر ديمقراطية؟».

(1) Ronald Munck and Barry K. Gills, Preface, The Annals of the American Academy of Political and Social Science, 2002, 581.

(2) Building Global Democracy, Project, Program Prospectus, January 2008, the Concept Paper of Project 2: Conceptualizing Global Democracy, p. 10.

وهكذا فإن الطريق ذا الاتجاهين يجسد في الواقع إشكالية مهمة: أيهما السبب وأيهما النتيجة: نظام عالمي جديد ينعكس على تغيير الأوضاع الداخلية والإقليمية على نحو يدعم من فرص الديمقراطية، أم شكل جديد من الديمقراطية استجابة لتحديات العولمة ولإحداث تغيير عالمي ديمقراطي؟

إن هذا الطريق ذا الاتجاهين يرشد إلى أن منطلقات معالجة «الامتزاج بين الداخلي والخارجي في مجال العلاقة بين العولمة والديمقراطية» لا تقود إلى امتزاج فعلي في المعالجة؛ حيث إن الأمر ما زال يفرض إما الانطلاق من الديمقراطية في الداخل للبحث في تأثرها بالخارج، وإما الانطلاق من الخارج والبحث في كيفية نقل الديمقراطية إليه. وفي الحالتين هناك افتراض كامن أو صريح أن الديمقراطيات (وخاصة الليبرالية) تواجه تحديات وتأثيرات تتطلب مراجعتها بطريقة منظمة في مرحلة جديدة من مراحل تطور التنظير للديمقراطية الليبرالية[1]، في الوقت نفسه الذي تدّعي فيه المنظومة الليبرالية ضرورة نشر قيمها عالميًا ليتحقق السلام الديمقراطي.

إن رصد هذين الاتجاهين في الكتابات التي تعاملت مع الديمقراطية العالمية لم يرشد فحسب إلى غياب الامتزاج الحقيقي بين الداخلي والخارجي في مجال العلاقة بين العولمة والديمقراطية، وإنما أيضًا إلى غياب التوافق حول مفهوم الديمقراطية العالمية في الأساس.

والمحك في التمييز بين اتجاهي الطريق، ليس هو تطبيق الديمقراطية من عدمها -داخليًا أو عالميًا- ولكن المحك هو طبيعة هذه الديمقراطية وفلسفتها على الصعيد الداخلي، وذلك في ظل ما أضحت تواجهه الدول القومية من تحديات العولمة، مقارنة بحالة الديمقراطية في العصر الذهبي للدولة القومية والسيادة القومية والمصالح القومية.

وإذا كانت أدبيات الديمقراطية العالمية تتوزع بين اتجاهين في معالجتها للمفهوم وبنائه، إلا أن البناء كان له مستويان، كما كانت له مداخل ورؤى متعددة. وهذان المستويان يقدمان الإجابة عن الأسئلة المطروحة في المقدمة العامة.

(1) D. Held, op cit.

المستوى الأول: مستوى الأسس المعرفية والفلسفية والأنطولوجية لمحتوى أدبيات الديمقراطية العالمية، ودرجة ما بها من جديد أو قديم ولكن في ثوب جديد. بعبارة أخرى؛ كيف تتكلم هذه الأدبيات عن الديمقراطية باعتباره مفهومًا كونيًا وعملية عالمية، ومن ثم عن عولمة الديمقراطية بوصفها فلسفة وإجراءات من خلال فواعل جديدة ووفق أجندة قضايا جديدة.

المستوى الثاني: مستوى فلسفة الديمقراطية العالمية وغاياتها؛ غاية هذه العولمة الديمقراطية (لماذا؟) هل للتغيير العالمي أو إصلاح النظام العالمي (مستوى كلي) أم لتحقيق السلام ومنع الحروب ولدفع عملية التنمية (مستوى جزئي)؟ ولصالح من؟ وأين «ما بعد الغرب» في هذه التحليلات؟ هل تفرد له كل المنظورات مكانًا ظاهرًا، سواء بوصفه موضوعًا لتفاعلات العولمة وآثارها على الديمقراطيات الناشئة والناقلة عن خبرة ديمقراطية الغرب أو سواء بوصفه فواعل تقليدية أو جديدة؟

المستوى الأول: مستوى الجدالات حول الديمقراطية العالمية: أبعاد الجدل ومضمونه(*):

إن المنطلق في الحديث عن وضع الديمقراطية العالمية في نظرية العلاقات الدولية هو رسم خريطة التحولات العالمية التي مارست تأثيراتها إما على درجة ديمقراطية النظام العالمي أو على ديمقراطيات الدول القومية، وهي التحولات التي أفرزت العديد من المسائل التي دارت حولها الجدالات بين منظورات العلاقات الدولية.

فيحرك البحث في مفهوم الديمقراطية العالمية بوجه عام ذلك الاعتقاد بأننا أصبحنا نعيش في عالم مختلف عن عالم وستفاليا، وأن اختلافه يرتبط في جزء كبير منه بتحول يلحق بمفهوم سيادة الدول. وهو عالم يشهد توليفات جديدة من: الفاعلين الدوليين، وقضايا جديدة، وتفاعلات عبر قومية جديدة، حتى هيكل النظام ذاته له صبغة جديدة، فنحن أمام نظام دولي يجمع بين قطبية أحادية (عسكرية - أمريكية) وبين تعددية قطبية محدودة (اقتصادية-صينية ويابانية وأوروبية) وبين تعددية قطبية غير

(*) وثَّقت أ. أميرة أبوسمرة، المدرس المساعد بقسم العلوم السياسية، (مشكورة) المادة العلمية لهذا الجزء من الدراسة وإعداد تقرير أولي عن مراجعة الأدبيات.

محدودة (فعندما يتعلق الأمر بقضايا مثل الجريمة الدولية والأمراض عابرة الحدود والبيئة -بدرجة أو بأخرى- يبدو أن أنصبة الدول من القوة تتقارب أو تكاد).

فالعالم يشهد اتصالا متزايداً بين وحدات النظام الدولي على تنوعها، مع احتفاظ هذه الوحدات إلى حد بعيد باختلافها من حيث السمات الثقافية والاقتصادية والسياسية.

وفي مواجهة هذا الاتصال المتزايد بين وحدات النظام الدولي في ظل دوام حالة التنوع والاختلاف، ارتفع عدد التشريعات الدولية في مجالات عدة. والكثير من هذه التشريعات أصبح قادراً على التأثير في سلوك الأفراد والشركات والدول سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر من خلال التأثير في التشريعات الوطنية.

ووضْعُ النظام الدولي على هذا النحو بات يرشد البعض إلى أن الكثير من السياسات المؤثرة في حياة الأفراد صار يتقرر بمنأى عن إرادات الأطراف الذين يتأثرون بها، فهي من ثم سياسات تفتقر إلى الإجراءات الديمقراطية التي تُكسبها الشرعية[1].

وهي الحالة التي دفعت البعض للحديث عن «عجز ديمقراطي» على المستوى الدولي «democratic deficit at the international level».

وهو عجز له مظاهر عدة كان من بينها ما رصده Steve Charnovitz من:

أولا: أن المنظمات الدولية لا تتم إدارتها بشكل ديمقراطي في مواجهة الدول الأعضاء فيها.

ثانيًا: أن القوانين والاتفاقات الدولية لا تُلزم الدول بالديمقراطية mandate democracy within each state، ومن ثم فإن الحكومات المشاركة في المنظمات الدولية لا تعبر بالضرورة كلها عن رغبات شعوبها.

ثالثًا: أن المنظمات الدولية لا تتم إدارتها بشكل ديمقراطي في مواجهة الشعوب، فهي بالأساس منظمات حكومات. وأن هذه المشاركة غالبًا ما تظل بالأساس محصورة في

(1) Joshua Cohen and Charles F. Sabel, Global Democracy?, International Law and Politics, Vol. 37, Nov. 2006.

نطاق التشاور وإبداء الرأي -أي في حدود التأثير في صنع القرار وليس المشاركة في اتخاذه[1].

من هنا رأى البعض أن العالم وإن كان يفتقر إلى الحكومة العالمية الموحدة، فهو لا يفتقر إلى الحوكمة، وأنه «لا بديل ديمقراطي للحوكمة الديمقراطية» there is no democratic alternative to global democracy[2].

لكن إذا كان من الطبيعي أن تفرض علينا هذه الأوضاع الجديدة تساؤلات جديدة حول كيفية إدارة التفاعلات في هذا النظام العالمي المعولم المختلف، فهل هذه الأوضاع الجديدة تعني احتياجنا لتنظيم جديد لهذا العالم (هل هذه الأوضاع الجديدة تعني بالفعل وجود شكل من أشكال التنظيم الجديد للعالم الذي هو بحاجة لأن يكشف عنه؟). فإذا كانت الإجابة بنعم، فهل الديمقراطية العالمية هي الشكل الأمثل لهذا التنظيم الجديد للعالم؟ فإذا كانت الإجابة بنعم مرة أخرى، فكيف تتحقق الديمقراطية العالمية؟

إن القراءة السريعة لعدد من الأدبيات الغربية حول «الديمقراطية العالمية» تكشف عن مشكلتين أساسيتين:

المشكلة الأولى هي التشتت والتشعب اللذان يعبران عن كل ما بالمدارس الغربية من اختلاف وتناقض في المنطلقات والمقولات والتصورات حول العالم بأبعاده الإمبريقية والقيمية على نحوٍ يوحي بغياب أي اتفاق حول معنى الديمقراطية العالمية ناهيك عن آليات تطبيقها.

المشكلة الثانية هي تداخل مستويات الجدل؛ ففي الكتابات التي تتناول قضية الديمقراطية العالمية تتداخل موضوعات وقضايا الفكر والفلسفة مع موضوعات وقضايا العلاقات الدولية مع موضوعات وقضايا القانون الدولي. ويصير الجدل تارة حول مفهوم الديمقراطية، وتارة أخرى حول مفهوم العالمية، وتارة ثالثة حول إجراءات تطبيق

(1) Steve Charnovitz, Globalization and Governance: the Prospects for Democracy, Indiana Journal of Global Legal Studies, 10.1 (winter 2003), p. 47, 48.

(2) Torbjoern Toennsjoe, Global Democracy: The Case for a World Government, Federal Union, Article No. 35, Sep. 2008.

الديمقراطية عالميًا، وتارة رابعة حول العلاقة بين الديمقراطية في الداخل والديمقراطية في الخارج، . . . إلخ. كل هذا يعني أن الديمقراطية العالمية هي مجال بيني interdisciplinary.

هذه المسائل وغيرها تتداخل وتتقاطع وتتشابك فعليًا في تناول الأدبيات الغربية لها، إلا أننا نرصد بعضها على النحو التالي:

١- من المسائل الأساسية التي تثار مسألة مدى صلاحية الديمقراطية للتطبيق على المستوى العالمي. فالديمقراطية -لدى الليبراليين بالأساس- هي مفهوم لصيق بالدولة، فالدولة هي «وعاء» container الديمقراطية على حد وصف Susan Marks[١]. ومن ثم فالديمقراطية وإن كانت مهمة، فإنها لا تنفصل عن الدولة، لأن الدولة هي التي تعطي معنى لمبدأ «حكم الشعب rule by the people»، فلابد أن يكون هناك «شعب» ليحكم، فأين هذا الشعب على المستوى العالمي[٢].

في المقابل يعتقد Habermas بأن «الوعاء قد انكسر the container has been breached»، وأن قصر الديمقراطية على الدولة القومية وحدها لم يعد مقبولا في عصر العولمة، حيث أصبح هناك من الممارسات عبر القومية من قِبل فاعلين متعددين ما يؤثر وبشدة في حياة الأفراد في داخل الدول. وطالما ظلت الشعوب أو الأفراد بغير قدرة على التأثير في هذه الممارسات أو مساءلتها أو توجيهها وفقًا لاختياراتهم وإراداتهم، يظل هناك عجز كبير في تطبيق الديمقراطية لا يعوضه وجود الديمقراطية على المستوى الداخلي[٣]. وهو موقف يتبناه أمثال Johan Galtung ممن يؤكدون أن الديمقراطية العالمية ليست بالضرورة هي مجموع ديمقراطيات الدول the sum of state democracies is not necessarily global democracy، وأن الديمقراطية على المستوى العالمي لا تتحقق إلا عندما يصبح للأفراد القدرة على التأثير في اتخاذ القرار

(1) Steve Charnovitz, op cit, p. 52.

(2) Barry Holden, Introduction, in Barry Holden (ed.), Global Democracy: Key Debates, Routledge, London and New York, 2000, p. 2.

(3) Adam Lupel, Regionalism and Globalization: Post-Nation or Extended Nation?, Polity, Vol. XXXVI, No. 2, January 2004, p. 158.

العالمي (ومن ثم لا يمكن القول إن تحقيق الديمقراطية العالمية يكون فقط بدمقرطة المؤسسات الدولية).

ويرصد David Held ما يصفه بأنه تحرك نحو «حكم عالمي للقانون ونحو إخضاع متزايد لعمليات الحوكمة عبر القومية لقدر من الضبط الديمقراطي «The potentialities for the development of a global rule of law and for the transnational processes of governance being brought under some kind of democratic control»[1].

فالديمقراطية العالمية -في تصور Held-آخذة بالفعل في التغلغل على مستوى الواقع الدولي. ويضرب مثالا على ذلك بتزايد المطالب على إقامة نظام دولي جديد لتنظيم حقوق الإنسان أدى إلى تحولات تدريجية في القانون الدولي من ذلك الاحترام المطلق الذي كان يحظى به مبدأ سيادة الدول بغض النظر عن نتائج هذا الاحترام بالنسبة للأفراد أو الجماعات أو المنظمات. ففي تصور Held يعيش العالم مرحلة انتقالية من نظام وستفاليا إلى نظام ما بعد وستفاليا[٢].

٢- ومن المسائل المثارة أيضًا مسألة العلاقة بين الديمقراطية والعلاقات الدولية. فهناك من الكتابات ما يرشد إلى وجود علاقة مباشرة بين انتشار نظم الحكم الديمقراطي وبين تحقيق السلام العالمي (حتى أن مفهوم الحوكمة الديمقراطية كان في أساسه مفهومًا يشير إلى علاقات سياسية داخلية). وهناك من الكتابات ما يرشد إلى وجود علاقة غير مباشرة بين الديمقراطية والعلاقات الدولية، كالقول بأن تقاعس المجتمع الدولي عن التدخل من أجل إعادة بناء الديمقراطية وفرض احترام حقوق الإنسان في حالة فشل الدول هو أمر مؤثر بشكل سلبي على السلم والأمن الدوليين، أو القول -كما رأينا في

(1) Barry Holden, op cit, p. 4.

(2) David Held, The changing contours of Political Community: Rethinking Democracy in the Context of Globalization, in Barry Holden (ed.), Global Democracy: Key Debates, London and New York, 2000, Routledge, pp. 28-30.

الفقرات السابقة- بأن امتناع القوانين والاتفاقات الدولية عن إلزام الدول بالديمقراطية هو بمثابة عجز ديمقراطي في العلاقات الدولية[١].

وترشد المسألتان السابقتان إلى مشكلة أساسية ترتبط بالعلاقة بين تطبيق الديمقراطية على المستوى الدولي وبين تطبيقها على المستوى القومي. فهل التداخل بين المستويين حتمي أم أن الفصل بينهما ممكن (كخطوة أولية على الأقل، كما يتصور البعض)؟

فإذا كان أحد الحلول المقترحة لمواجهة قضايا ومشكلات العولمة هو تدعيم الديمقراطية على المستوى القومي، بهدف تقوية الدولة القومية في مواجهة التحديات الخارجية، فإن من الحلول المقترحة لمواجهة هذه القضايا والمشكلات تدعيم الديمقراطية على المستوى الخارجي، سواء العالمي أو الإقليمي.

وخلاصة القراءة في هذه المسألة تتركنا فعليًا أمام قضيتين: القضية الأولى هي أيهما يسبق الآخر: الديمقراطية الداخلية أم الديمقراطية العالمية؟ والثانية هي أيهما يسبق الآخر: الديمقراطية أم «الشعب»؟ القضية الأخيرة يعبر كل من Cohen وSabel عن بعض أهم أبعادها بقولهما بأن «لا شعب إذًا فلا ديمقراطية no demos, no democracy» هو قول أشبه في جودة حجيته بالقول بأن «لا دجاجة إذًا فلا بيض»[٢].

٣- من المسائل المثارة أيضًا ما يتصل بمستقبل العالم، فهل المطلوب من أجل إدارة هذا العالم على نحو أفضل هو تعديل أو تحسين نظام إدارته، أم أن المطلوب هو تغيير شكل هذه الإدارة كلية، أم أن المطلوب هو الاعتراف بوجود تغييرات جوهرية في شكل هذه الإدارة وآلياتها ومن ثم المطلوب هو الكشف عنها وإتاحة قنوات مشروعة لها لتعبر عن نفسها؟.

بعبارة أخرى، من المسائل التي تطرحها أدبيات ما يتصل بتوصيف حالة العلاقات الدولية، هل هي فوضى لا يمكن تجاوزها، أم فوضى يمكن تقنينها وتنظيمها، أم هي فوضى يعاد إنتاجها من قِبَل من يرغبون في رؤيتها كفوضى ويجب تجاوزها من أجل

(1) Kofi Annan, Democracy as an international issue (Global Insights), Global Governance, 8.2, April-June 2002, pp. 135-143.

(2) Joshua Cohen and Charles Sabel, op cit, p. 76.

تحقيق نظام دولي أكثر استقراراً؟ . ومن ثم فإن طرح فكرة الديمقراطية العالمية أحيانًا ما يكون في صورة البديل عن الوضع القائم أو البديل المؤقت عن الوضع القائم حتى يتحقق التحول نحو نظام جديد أو المكمل للنظام القائم والمتخطي لعيوبه .

وهو الجدل الذي يصب بطبيعة الحال في ذلك الخلاف حول توصيف حالة السيادة في العلاقات الدولية وموقع الدولة القومية من بين الفاعلين الدوليين في ظل العولمة .

٤- وبرصد ما يتصل بمناط العملية الديمقراطية في أدبيات الديمقراطية نجد أنفسنا في قلب الجدل بين الليبراليين والكونيين والبنائيين والنقديين والواقعيين .

فمن ناحية، كلما كان التركيز في سياق الحديث عن الحوكمة على ديمقراطية المؤسسات الدولية ذات الطابع التقليدي كالأمم المتحدة -old multilateralism intergovernmental multilateralism نكون أقرب لليبرالية ولمنظري الليبرالية الدولية liberal scholarship[1] international . وكلما كان الحديث عن التغيير والإصلاح a reformist agenda، وعن ديمقراطية دولية يجب أن تتخطى حدود المؤسسات الدولية، وأشكال من التنظيم تخضع بدرجة أقل إلى سيطرة الدول القومية ونفوذ القوى الكبرى new multilateralism- كالمحكمة الجنائية الدولية على سبيل المثال- وكلما كان الحديث عن دور أكبر للأفراد (to empower citizens) وهويات وانتماءات عالمية جديدة ومواطنين في دول بمقدورهم الاضطلاع بدور مواطني العالم cosmopolitan citizen وهياكل وتوزيعات مطورة ومتنوعة للقوة السياسية العالمية، حيث يجب أن تكون مبررة من وجهة نظر جميع الأفراد وليس فقط من ينتمون إليها (بأن يُمنح مواطنو العالم حقًا متساويًا في المشاركة السياسية في الداخل والخارج)، كنا أقرب للكونية[٢] . وكلما كان

(1) Emanuel Adler, Communitarian Multilateralism, in Edward Newmann, Ramesh Thakur and John Tirman (eds.), Multilateralism under Challenge? Power, International Order and Structural Change, Tokyo, New York, Paris: United Nations University Press, 2007, p.37.

(٢) راجع :

-David Held, The Changing Contours of Political Community, op cit, p. 29.

- William Smith and James Brasset, Deliberation and Global Governance: Liberal, Cosmopolitan and Critical Perspectives, Ethics and International Affairs, Vol. 27, issue 1, 2007 , p. 79.

الحديث عن مجتمعات communities يتم بناء الصلات بينها من خلال الحوار والإقناع وإجراءات بناء قيم وهويات وانتماءات مشتركة للمجتمعات، والحديث عن احتمالات أوقع للتغيير العالمي من خلال تغييرات جزئية تدريجية «change may weave among paths rather than speeding down regulated highways» كنا أقرب للبنائية[1]. وكلما كان الحديث عن هياكل قوة غير تقليدية وغير ثابتة not fixed على مستوى النظام الدولي، هياكل تبدو شديدة الاختلاف عن هياكل الحكم الديمقراطي داخل الدول -على حد وصف John Dryzek، هياكل غير محددة سلفًا تكون منتجًا لتفاعلات على مستوى المجتمع المدني العالمي والقطاعات الشعبية public spheres، كنا أقرب للنقدية[2]. وكلما كان الحديث عن أن هناك فارقًا بين أن يكون للمشكلات طابع عالمي وبين أن يكون حل هذه المشكلات هو بالضرورة حلا عالميًا وأن هناك خطورة مرتبطة بمحاولة التقريب بين وحدات النظام الدولي، فكلما تقاربت زاد تنافرها لا اتصالها، كنا أقرب للواقعية؛ حيث لا معنى لمحاولة صنع نظام دولي، فالنظام الدولي -كأي نظام اجتماعي- هو منتج للتفاعلات بين البشر دون أن يكون بالضرورة مصنوعًا من قِبَلهم (وهو نقد يوجهه الواقعيون عادة للبنائيين)[3].

ثم أين يكون تطبيق الديمقراطية؟ في هذا الجدل يشترك المفكرون والفلاسفة والقانونيون بكثافة، وتتفاوت الكتابات لتجعل للديمقراطية على المستوى العالمي مجالات تطبيق مختلفة... يرى Anthony McGrew أن المؤسسات الدولية القائمة سواء رسمية أو غير حكومية قادرة على التعامل مع المشكلات الدولية الجديدة، وأن السبيل الأفضل لإدارة الواقع الدولي الجديد يكون عن طريق تقوية وتدعيم هذه المؤسسات القائمة[4].

(1) Emanuel Adler, Communitarian Multilateralism, in Edward Newmann, Ramesh Thakur and John Tirman (eds.), Multilateralism under Challenge? Power, International Order and Structural Change, op cit, p.37.

(2) William Smith and James Brassett, ì, op cit, p. 87.

(3) Danilo Zolo, The Lords of Peace, in Barry Holden (ed.), Global Democracy: Key Debates, London and New York, Routledge, 2000, pp. 75-77.

(4) Campbell Craig, The Resurgent Idea of World Government, Ethics and International Affairs, Vol. 22, Issue 2, 2008.

وبينما يرى البعض أن تحقيق الديمقراطية العالمية يتوقف على إتاحة فرصة حقيقية للمشاركة من قبل المنظمات غير الحكومية issue-oriented/functional non-governmental participation في إدارة مؤسسات النظام العالمي[1]، يرى البعض الآخر أن مشاركة مؤسسات الدولة national state institutions وكذلك الأفراد nation- based citizens ضرورية من أجل تحقيق هذه الديمقراطية[2].

واقترح Richard Falk وAndrew Strauss تمكين الأفراد من المشاركة في إدارة العالم عن طريق إقامة مجلس شعب عالمي global people's assembl. بينما اقترح David Held أن يكون هناك مجلس عالمي للشعوب الديمقراطية international assembly of democratic people's، تنتخب الشعوب أعضاءه بشكل مباشر وتُخضعهم للمساءلة بوصفها ضرورة مؤسسية institutional requirement من أجل تحقيق الديمقراطية الكونية[3].

وعليهم عند المشاركة في اتخاذ القرارات على المستوى العالمي ليس فقط تنحية الانتماءات القومية جانبًا، وإنما أيضًا تنحية الانتماءات الدينية أو القبلية أو السياسية جانبًا، وغيرها من الانتماءات الفرعية التي قد تتعارض مع انتماءاتهم الكونية، ففي عالم ما بعد وستفاليا -في تصور Held- ينتمي الأفراد إلى دوائر مختلفة من الهوية multiple citizenships، فهم مواطنون في مجتمعاتهم وأقاليمهم وعالمهم وهذا هو صميم الرؤية الليبرالية.

فلقد وجد Held في المشاركة المباشرة من قبل الأفراد في الديمقراطية العالمية سبيلا لتجنب صعوبات ترتبط بممارسة الديمقراطية النيابية على المستوى العالمي representative democracy[4].

(1) Steve Charnovitz, op cit, p. 52.

(2) Saskia Sassen, The Participation of States and Citizens in Global Governance, Indiana Journal of global legal studies, Vol. 10:5, 2003, p.5.

(3) Steve Charnovitz, op cit, p. 52.

(4) David Held, The Changing Contours of Political Community: Rethinking Democracy in the Context of Globalization, in Barry Holden (ed.), op cit, pp. 28-30.

في المقابل، اقترح Michael Saward أن تتحدد الدوائر الانتخابية العالمية من منطلق وظيفي يعكس «مبدأ كل المتأثرين the all affected principle». وهو اقتراح يختلف عن اقتراح Held في تصور تقاطع الانتماءات بوصفه بديلا عن تصور انفصالها في دوائر مستقلة[١].

وتفترض Johan Galtung أن المناظرة/ التصويت/ حكم الأغلبية هي تطبيقات للديمقراطية تتماشى على نحو أفضل مع قيم الفردية الغربية، بينما يبدو الحوار/ الاتفاق/ القواعد المشتركة أكثر ملاءمة لقيم الثقافات غير الغربية (ثقافات-نحن/ we-cultures)[٢].

ولقد تصور بطرس غالي -السكرتير العام الأسبق للأمم المتحدة- أن «الدمقرطة على المستوى الدولي تستلزم العمل على ثلاث جبهات متداخلة: دمقرطة الأمم المتحدة ذاتها، والسماح للفاعلين من غير الدول بمشاركة أكبر على الساحة الدولية، ونشر ثقافة الديمقراطية عالميًا». وهي الجبهات التي تجمع بين الدول والفاعلين من غير الدول والمجتمع المدني العالمي، وتجمع من ثم بين المستويات الرسمية -بين الدولية وفوق الدولية- وبين المستويات غير الرسمية -الفردية وغير الفردية[٣].

وهي فكرة شبيهة لتلك التي تتبناها Johan Galtung بقولها إن العالم به ستة أنواع من المواطنين: منظمات دولية إقليمية (كالاتحاد الأوروبي)، ومنظمات دولية عالمية (كالأمم المتحدة)، ودول، وشركات عبر قومية، وسلطات محلية، ومنظمات عالمية مدنية، وشعوب. وأن الستة يجب عليهم أن يكونوا فاعلين في الديمقراطية العالمية. وتقترح Galtung نظامًا لإدارة العالم يجمع بين هؤلاء الفاعلين الستة في تنظيم أشبه بنظام توازن السلطات الذي تعرفه النظم الديمقراطية داخليًا checks and balance[٤].

(1) Michael Saward, A Critique of Held, in Barry Holden, ì, p. 40-43.

(2) Johan Galtung, Alternative Models for Global Democracy, in Barry Holden (ed.), Global Democracy: Key Debates, London and New York, Routledge, 2000, pp. 150-153.

(3) Barry Holden, Introduction, op cit, p. 153.

(4) Johan Galtung, Alternative Models for Global Democracy, op cit, pp. 150-153.

ويلاحَظ أن الجدالات سابقة الإشارة إليها شارك فيها إلى جانب المتخصصين في العلاقات الدولية مفكرون وفلاسفة وقانونيون وغيرهم على نحو يُبرز الطبيعة البينية لمفهوم الديمقراطية العالمية interdisciplinary.

خلاصة القول هنا هي أن الجدالات حول المسائل سابقة الإشارة إليها قد استخدمت مفاهيم ترتبط بمفهوم «العالمية» global، إلا أنها تجعل لمفهوم الديمقراطية العالمية معاني عديدة، ناهيك عن مجالات وآليات تطبيق شديدة التباين والتفاوت. فهل المقصود بالديمقراطية العالمية هو ديمقراطية كونية cosmopolitan، أم ديمقراطية عبر قومية transnational، أم ديمقراطية فوق قومية supranational democracy»، أم المقصود هو شيء من قبيل «الإقليمية الديمقراطية democratic regionalism»؛ ذلك المفهوم الذي يتبناه Jurgen Habermas حيث الدعوة إلى «إعادة تجميع السلطة السياسية على مستوى يتجاوز إطار الدولة ويقف دون مستوى العالم» the re-aggregation of political authority at a level that goes beyond the national frame but pulls up short of the global، وحيث الاتحاد الأوربي هو نموذج يحتذى في كيفية التنسيق الديمقراطي بين الدول للتصدي لقضايا العولمة والتعامل معها[1]؟ فما معنى هذا التعدد في المفاهيم؟ ألا يعكس عدم توافق نظراً لاختلاف المنظورات ونظراً لاختلاف المدخل؟ ألا يثير هذا الأمر تساؤلا حول حجم الاختلاف الذي قد تحمله المشاركة في الجدل من منظورات حضارية غير غربية؟

لقد تبلور الجدل -في نطاق هذا المستوى الأول- إذن حول عدة محاور: درجة التغير والتحول في العالم، والعلاقة بين الدولة وبين الفواعل الأخرى ومستويات التحليل الأخرى، والعلاقة بين الداخلي والخارجي، ومآل مستقبل العالم في ظل ديمقراطية عالمية، ومناط العملية الديمقراطية العالمية ومن أين تبدأ.

ولكن يظل السؤال بعد كل ما سبق هو: هل هي ديمقراطية «عالمية» حقًا؟ وما الجديد في هذه الجدالات مقارنة بنظائر سابقة لها؟ وهذا ينقلنا إلى المستوى الثاني من التحليل

(1) Adam Lupel, Regionalism and Globalization: Post-Nation or Extended Nation?, Polity, Vol. XXXVI, No. 2, January 2004, p. 155.

في هذا الجزء، مستوى البحث في فلسفة المفهوم ومنظومة القيم التي تسكن في داخله.

المستوى الثاني: مستوى فلسفة الديمقراطية العالمية وغاياتها: الديمقراطية العالمية وعلاقة الغرب مع بقية العالم: هل من جديد؟

١- إن محاولة تحقيق الديمقراطية على المستوى العالمي ليست بجديدة كما يدعي البعض. فهي بالتأكيد ليست منتجًا للعولمة فقط، يكفي أن نتذكر أن ميثاق الأمم المتحدة كان يسعى لتأسيس شكل من أشكال الديمقراطية على المستوى الدولي بتأكيده المساواة السيادية بين الدول الأعضاء في المنظمة.

حتى الحديث عن حكومة عالمية -بوصفه شكلا صلبًا رسميًا من أشكال التنظيم «الديمقراطي أو غير الديمقراطي» للنظام الدولي- ليس بجديد كذلك.

فالحلم بعالم خالٍ من الحروب وبحكومة موحدة غير مستبدة طالما راود المثاليين وراود أيضًا غيرهم. وهي فكرة ترددت في كتابات كلاسيكية ككتابات «جروشيوس»، وتبنتها شخصيات مهمة كـ«ألبرت آينشتين» بعد الحرب العالمية الثانية على اعتبارها السبيل الوحيد للحيلولة دون نشوب حرب عالمية ثالثة ستكون نووية بالضرورة. حتى عندما تراجعت الفكرة في الخمسينيات وبشدة، حين بات من الواضح أن التوصل إلى نظام دولي يتحكم في السلاح النووي هو أمر صعب المنال خاصة مع سيطرة أجواء الحرب الباردة على العلاقات بين القوتين العظميين، ظل للأطروحة قيمتها، حتى أنها ترددت في كتابات بعض من أهم الواقعيين من أمثال Reinhold Niebuhr وHans Morgenthau اللذين اتفقا عند ستينيات القرن الماضي على أن «الثورة النووية جعلت من الدولة العالمية أمرًا ضروريًا يفرضه المنطق».

ولقد عادت فكرة الحكومة العالمية مع نهاية الحرب الباردة وخاصة على مدار العقد الماضي من الزمان لتتردد في كتابات النقديين والبنائيين أمثال Alexander Wendt الذي اعتبر أن إقامة حكومة عالمية هى أمر «حتمي inevitable»، فهي «السبيل للتعامل

مع تلك المشكلات العالمية التي تعجز الحكومات عن التعامل معها». والمشكلات المطروحة في هذا السياق ليست فقط تلك المشكلات المرتبطة بالأمن غير التقليدي كحقوق الإنسان والبيئة، وإنما هي مشكلات تقع في قلبها قضايا أساسية من قضايا الأمن التقليدي كقضية السلاح النووي.

فالأشكال الرخوة من الحكم a looser system of government ليست كافية في تصور Wendt لتحقيق السلم على المستوى الدولي؛ حيث تظل هناك دائمًا «دول كبرى مارقة» تستخدم قوتها لفرض مصالحها على الآخرين، فتجور على حقوق الثقافات القومية national cultures في البقاء، وحيث النموذج المثالي للحوكمة -ذلك النموذج الذي يقوم على تقبل التعددية واحترامها، سواء في صورته الصلبة أو في صورته الرخوة- تتهدده دائمًا احتمالات نشوب الحروب للأسباب الواقعية-التقليدية ذاتها التي طالما اندلعت الحروب من أجلها؛ «القوة والربحpower and profit»[1].

إن هذه المسألة الأخيرة لتدفع إلى التساؤل عن نوعية القضايا التي يمكن التصدي لها من خلال الديمقراطية العالمية. فإدارة القضايا العالمية على نحو ديمقراطي -أيًا ما كان المقصود بالـ«ديمقراطي»- تزداد صعوبة كلما كنا بصدد قضية من قضايا السياسة العليا- قضايا الأمن التقليدي. والمسألة تتضح إذا ما قارنا قضايا الدفاع والانتشار النووي بقضايا الصحة العامة والتخلص من المخلفات النووية والبيئة والتنمية وإعادة توزيع الثروات أو قضايا حقوق الإنسان والتدخل الإنساني على سبيل المثال. فإن هيكل توازن القوة العالمية يفرض نفسه على واقع ونتائج إدارة هذه القضايا المختلفة.

بل إن تحقيق الديمقراطية قد يكون أسهل في تلك القضايا التي تستلزم انتهاك سيادة الدول الأصغر من تلك القضايا التي تستلزم انتهاك سيادة الدول الأكبر.

ومن ثم تظل إشكالية العلاقة بين القوة الرخوة -على صعيد الوحدات من غير الدول- القوة الصلدة التي تحتكرها بالأساس الدول، إشكالية قائمة. وهي تطرح

(1) Campbell Craig, op cit, pp. 133- 139.

بقوة إشكالية أخرى وهي العلاقة بين الأفكار والقيم وبين هياكل القوة المادية القائمة عالميًا. كما تطرح إشكالية ثالثة: هل نحن نتحدث عن نظام دولي International System، أم نظام عالمي (World order) أساسه الدول والقوة الصلدة، أم نتحدث عن مجال عام دولي أو عالمي (International , or Global Public sphere)؟

وهذه الملاحظات الأخيرة ربما ترشد إلى تلك الحركة القائمة في التنظير الغربي بما في ذلك التنظير حول مفهوم الديمقراطية العالمية بين الواقع والقيمة، بين ما تفرضه الخبرة التاريخية الواقعية من قيود وما يحمله بعض التنظير الغربي (الاتجاهات البنائية والنقدية) من رغبة في التخلص من أسر هيكل القوة العالمية القائم ومن أسر الماضي بل والواقع وصولا إلى مستقبل أفضل، أو فلنقل مختلف (كما سنرى لاحقًا). وهي ترشد بالتأكيد إلى الحاجة إلى البحث عن إجابة عن سؤال مهم: إذًا ما الجديد الذي يحمله طرح الديمقراطية العالمية؟ ربما يكون الجديد هو أن الاتجاهات الحديثة من الليبرالية، بل من الواقعية، وبالطبع الاتجاهات النقدية والبنائية قد أفسحت المجال -كما سبق أن رأينا- لوحدات ومستويات تحليل أخرى تشارك في بناء الديمقراطية العالمية إلى جانب -أو تتجاوز- الدول القومية والمؤسسات العالمية. ربما يكون الجديد هو أن المفاهيم المستخدمة والقضايا المثارة والفاعلين المستهدفين من صياغة ديمقراطية عالمية في ظل العولمة قد اختلفت. ولكن هذه المسائل تتعلق بالجديد في «شكل» المفهوم، فماذا عن جوهره؟ ماذا عن قيمه؟ ما الغاية من طرحه؟ لمصلحة مَنْ يصاغ الحوار وتتحرك مساعي إقامة الديمقراطية العالمية؟

هل من أجل تحقيق نظام عالمي أكثر توازنًا وعدالة واستقرارًا ومن ثم حماية الأضعف والأقل ثراءً من بطش الأقوى والأغنى؟ هل من أجل تحقيق السلم والأمن الدوليين -تلك العلاقة بين الديمقراطية والسلم التي أرساها Immanuel Kant قبل مائتي عام؟ هل من أجل تحقيق الاستقرار؟ هل من أجل مصلحة العالم في مكافحة قضايا عالمية تتهدده لا يمكن لنظام وستفاليا مواجهتها؟ هل تصلح الديمقراطية لإدارة قضايانا في عصر العولمة على تنوعها؛ قضايا الاقتصاد والسياسة والتكنولوجيا والقوة العسكرية والقانون والثقافة والبيئة؟

هل من أجل التعايش، ومن أجل إدارة سلمية للاختلاف ليس فقط الاختلاف الثقافي والحضاري، وإنما أيضا المادي والمصلحي؟

هل هي السبيل لتنظيم البعد الأخلاقي للعلاقات الدولية؟ أم لفرض منظومة القيم الغربية الليبرالية باعتبارها الأمثل والعالمية؟

٢- إذن ما الجديد في فلسفة الديمقراطية العالمية؟(*)

إن الأسئلة السابقة تطرح قضية منظومة القيم الديمقراطية المطلوبة عولمتها والفلسفة التي تنبني عليها. وهل هي الديمقراطية الغربية الليبرالية التي تجد جذورها -الفكرية والمؤسسية والواقعية- في تربة الحضارة الغربية؟

ففي قلب هذا كله يثور السؤال: لماذا الديمقراطية؟ هل لأنها نظام أسمى بحكم كونها النظام المنتصر «the triumph of democratic principles»، أم لأنها نظام أفضل بحكم كونها الأكثر شرعية «the assertion of democracy as the legitimate system of government»[1]؛ على اعتبارها «المكون الذي لا يمكن الاستغناء عنه» في أي نظام حكم جيد»؟ هل الديمقراطية هي الأداة أم هي الغاية والمقصد في ذاتها؟

وهي تساؤلات ترتبط دلالاتها بذلك الجدل حول حدود المكوِّن الليبرالي في هذه المنظومة الجديدة لإدارة العالم، هل هي الليبرالية في شقها المرتبط بحقوق الإنسان والرأسمالية ومنظومة القيم الغربية فيصبح معنى الديمقراطية أن الدول الغربية قادرة على تعليم الآخرين وتوجيههم، أم هي الليبرالية في شقها المرتبط بالتعددية وقبول الآخر the liberal toleration[2] والاختلاف فتصبح الليبرالية واحدة من مكونات هذه المنظومة الجديدة لإدارة العالم تستفيد وتتعلم من قيم العالم وخبراته كما يستفيد العالم ويتعلم من قيمها وخبراتها (فكر يجد تعبيراً له في تطبيق مفهوم الـ best practices من

(*) أشكر أ. آية نصار -المعيدة بقسم العلوم السياسية- على توثيق المادة العلمية التي استندت إليها هذه الجزئية.

(1)Barry Holden, Introduction, in Barry Holden (ed.), op cit, p. 1.

(2) William Smith and James Brassett, Deliberation and Global Governance: Liberal, Cosmopolitan and Critical Perspectives, op cit, p. 76.

قبَل البنك الدولي -على سبيل المثال- حيث تتاح فرصة التعلم والاستفادة من الخبرات الناجحة أيًا ما كانت انتماءاتها)[1].

ففي حين ما أثارت بعض الكتابات الغربية مسألة الخوف من ضياع القيم الليبرالية الغربية في غمرة هذا الاهتمام بتطبيق آليات الديمقراطية على المستوى العالمي، اعتبر البعض الآخر أن تطبيق هذه الآليات وسيلة لنشر هذه القيم لأنها بطبيعتها عالمية، كما رأى فريق ثالث أن هذا النشر ضد السلام العالمي إذا تم قسراً.

بعبارة أخرى، لم تقتصر جدالات الديمقراطية العالمية على الأبعاد المشار إليها في المستوى الأول، لكن امتدت إلى مدى «كونية» أو عالمية هذه الديمقراطية موضع الاهتمام، ومن ثم ما فلسفتها ومنظومة القيم التي تستبطنها؟

فقد انعكس الجدل الدائر في الدراسات الدولية حول القيم والمبادئ الأخلاقية في العلاقات الدولية على الجدل حول فلسفة مفهوم الديمقراطية العالمية وقيمها.

فيتصور أمثال Barry Holden أن الديمقراطية العالمية وإن كانت تعتمد في قيامها -إلى حد ما- على وجود «مجتمع عالمي global community»، فإن عمليات العولمة واتخاذ خطوات جادة نحو تحقيق الديمقراطية العالمية قد تدفع هي ذاتها إلى تدعيم نشأة هذا المجتمع.

وهو بهذا يطرح رؤية كونية cosmopolitan perspectiveللقيم، فهناك قيم يمكن الاتفاق عليها عالميًا، والوصول إلى هذه القيم يكون عادة في الطرح الكوني من خلال مشاركة فاعلة من قبَل الأفراد في التفكير والحوار حول هذه القيم. وهي رؤية تتعارض مع ما يسمى أحيانًا بالرؤية المجتمعية communitarian perspective للقيم والمبادئ الأخلاقية؛ حيث تسود النظرة النسبية والقناعة بأن للقيم والمبادئ خصوصية تنبع من خصوصية الثقافات والمجتمعات. وهي رؤية كثيراً ما ترتبط بالمدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، حيث يرفض الواقعيون -وكذلك التعدديونpluralists من منظّري المدرسة الإنجليزية من أمثال Hedley Bull- مثل هذه الأفكار الكونية عن قيم عالمية

(1) Emanuel Adler, op cit, p. 51.

مشتركة على اعتبارها محاولات لفرض القيم الغربية على العالم -خاصة ما يتعلق منها بإعلاء قيمة الفرد والثقة غير المحدودة في قدرته على اتخاذ القرار وتعريف ما هو أخلاقي. وهو ما يقود في تصور الواقعيين -بدلا من تدعيم ثقافة عالمية وإيجاد مساحة ممتدة من القيم المشتركة- إلى استثارة حالة من المقاومة والتكتل المجتمعي communitarian integration تقود بالضرورة إلى حالة من عدم الاستقرار على المستوى الدولي، وذلك على اعتبار أن المشترك من القيم بين البشر هو شديد المحدودية. ويدفع الكونيون بأن تمكين الأفراد لا يعني فرض القيم الليبرالية على العالم، ففي الواقع يعد هذا التمكين سبيلا يقوم من خلاله الأفراد بتعريف القيم التي تجمعهم على النحو الذي يرتأونه Republican freedom entails the capacity of citizens to amend the basic normative framework, the power to change the ways in which rights and duties are assigned[1].

ويرفض Tony Coates أن ينظر إلى جميع أشكال العالمية universalism على اعتبارها معادية لقيم المجتمعات والثقافات الفرعية. وهو يؤكد وجود فروق مهمة بين أفكار عصر التنوير، التي تُستدعى في سياق الرؤى الكونية الحديثة underlying modern cosmopolitanism، وأفكار ما قبل عصر التنوير عن القانون الطبيعي. فالأخيرة تسعى للتوفيق بين وحدة الجنس البشري -على المستوى القيمي- والاختلافات الثقافية والأخلاقية recognizing the moral universalism of the normative unity of mankind وهي تستمد مرجعيتها من المرجعية المسيحية -ولو بشكل غير مباشر- حيث تؤمن بالطبيعة الأخلاقية للإنسان والوحدة الأخلاقية لبني البشر، دون أن تتسم بتلك «الإمبريالية الأخلاقية moral imperialism» التي تثير التحفظات حول الأولى. ويرى Coates أن هذا التقليد غير التنويري المرتبط بمفهوم القانون الطبيعي هو universalist دون أن يكون cosmopolitan[2] «وهي رؤية ربما تبدو الأقرب للطرح الإسلامي حول هذه المسألة).

(1) William Smith and James Brassett, op cit, p. 83.

(2) Barry Holden, op cit, p. 4-8.

ولقد سجل[1] Patomaki ذا الجانب الكلي من الجدالات والناجم عن طبيعة الاختلاف بين المنظورات المتجادلة؛ حيث رسم خريطة الاتجاهات الرئيسة على ضوء التطور المنظم في الجدال حول الديمقراطية: ابتداء من نهاية الحرب العالمية الثانية وخلال تأسيس الأمم المتحدة، ثم عبر مرحلة الحرب الباردة حين ذاع مبدأ الديمقراطية ولكن دون توافق على معناه بسبب الانقسام الأيديولوجي والسياسي خلال الحرب الباردة. ومع نهاية عصر الاستعمار والاستقلال السياسي، تحول الاهتمام خلال السبعينيات إلى ديمقراطية العلاقات الاقتصادية الدولية وذلك مع صعود اتهامات العالم الثالث ضد الاستغلال الرأسمالى والإمبريالى.

إلا أن عودة ظهور قضية «الديمقراطية العالمية» في الثمانينيات كانت مع العولمة. حيث مارست هذه العولمة تأثيراتها على اتجاهات التنظير الاجتماعي والسياسي، وخاصة بعد نهاية الحرب الباردة. وهنا يتوقف Patomaki عند الاتجاهات الثلاثة التالية:

الاتجاه الأول هو الكانتي- الهابرماسي الذي عبَّر عنه هابرماس ودافيد هيلد؛ فلقد اعتبر هابرماس أن تصورات «كانت» عن المواطنة العالمية وعن مجتمع عالمي World Society هي أعلى مرحلة للوجود الإنساني. كما أن أعمال D. Held في النظرية النقدية والعلاقة بين الديمقراطية والنظرية الدولية قد قادته في بداية التسعينيات إلى نظريته عن Cosmopolitan Democracy التي قدمها عام ١٩٩٥ في كتابه عن الديمقراطية والنظام العالمي[٢]. والديمقراطية الكونية (الكوزموبوليتانية) التي يقدمها النموذج الكانتي - الهابرماسي تستند إلى الخبرة الأوروبية، على اعتبار أنه كلما ازدادت درجة ديمقراطية الاتحاد الأوربي (كما يتصور هابرماس)، تبلور مُوازن مضاد للهيمنة الأحادية الأمريكية، ومن ثم تتحقق خطوة نحو ديمقراطية وسياسة داخلية عالمية World Domestic Policy and democracy.

(1) Heikki Patomaki: Global Democracy, Theory, Culture & Society, 2006, pp. 23, 519-521, http://tcs.sagepub.com.

(2) David Held, op cit.

الاتجاه الثاني الذي قدمه Patomaki هو ما أسماه بـ«ما بعد الهيكلي» Post-Structural[1]. ويتشكك هذا الاتجاه في الديمقراطية الكونية ويعتبرها مجرد صيحة سياسية حديثة أخرى. بل يرى أن اعتبارها نموذجًا عالميًا يزيد من خطورتها؛ لأنها تحمل تمييزًا ضد الآخر في أرجاء العالم، وتعني إما ضرورة تحوله نحو النموذج وانضمامه إلى جماعة الديمقراطية الكونية وإما أن يظل مجرد آخر غير ديمقراطي خارج نطاق هذه الجماعة، وهو حينئذ يمثل تهديدًا ويجسد العدو المحتمل مما يولد الاعتقاد بالحاجة إلى قوة جبرية Coercive Power لحماية إقليم الديمقراطية الكونية.

والاتجاه الثالث يمثله الاتجاه البراجماتي Pragmatist[2] والواقعية النقدية Critical Realist[3]. وهو يرى الديمقراطية الكونية عملية مفتوحة تقوم على: مفاهيم الحوار عبر الثقافات Trans- Cultural Dialogue، والإصلاحات من أسفل Bottom -Up reforms، والمثاليات الملموسة Concrete utopians حيث لا يوجد نموذج واحد يستوفي كل الإمكانات الديمقراطية، بل إن استمرار الحركة من أجل مزيد من الديمقراطية يمثل ضرورة حتى لا تتحول دول بعيدًا عن الديمقراطية تحت وطأة الفساد ومركزية السلطة. ومن ثم يختم Patomaki مراجعته بأنه يجب السماح «للآخر»، أي التجارب والرؤى والتطلعات غير الأوروبية، بأن تطرح مبادرات مختلفة للديمقراطية الكونية.

---

(١) نقلا عن: H. Patomaki: op. cit.

انظر أيضًا:

R.B.J Walker, Inside/ outside: International Relations as political Theory, Cambridge University Press, 1993.

(٢) نقلا عن: H. Patomaki: op. cit.

انظر أيضًا:

M. Cochran, A Democratic Critique of Cosmopolitan Democracy: Pragmatism from Bottom up, European Journal of International Relations, 8 (4): pp 517-548.

(٣) نقلا عن: H. Patomaki: op. cit.

انظر أيضًا:

H. Patomaki: Problems of Democratizing Global Governance: Time, Space and the Emancipatory process, European Journal of International Relations, 9 (3), pp. 347-376.

هذا، ولقد تبلور حوار مهم بين H. Patomaki و D. Held جسّد مناطق الاختلافات المعرفية والنظرية بين الاتجاه الليبرالي - الكانتي الهابرماسي الذي يمثل Held تياراً رئيسًا منه والاتجاه النقدي الذي يمثل Patomaki أحد روافده وهو الرافد الواقعي، وذلك حول مشكلات أطروحات الديمقراطية الكونية[1].

وبالرغم من أنه لا يمكن إيفاء هذا الحوار حقه العلمي بمجرد التنويه به؛ لأنه يمثل نموذجًا من الحوارات العلمية الراقية التي يجب إعطاؤها حقها بالاستعانة بها في التدريس وفي حلقات النقاش المتخصصة، فإنه يمكنني من واقع قراءتي لهذا الحوار تسجيل بعض النقاط ذات الصلة بالجدال الكلي موضع اهتمامي هنا ألا وهو «فلسفة الديمقراطية العالمية ومنظومة قيمها». وتتلخص هذه النقاط فيما يلي:

* أن الديمقراطية الكونية مفهوم ليبرالي، وليس هناك توافق حول مصداقية عالميته، بالرغم من حديث الليبراليين عن المشترك الإنساني العالمي الذي يمثل الأساس لحماية ودعم مساواة الأفراد على الصعيد الإنساني القيمي Moral humanity.

* حقيقة أنه لكل مفهوم جانبين: أساسه الفلسفي وإطاره الثقافي، مما يعني تعدد تجليات المفهوم الواحد. وإذا كان غير الأوربيين واجبةً مشاركتهم في الحوار فإن هذا لا يجب خلطه مع توافر أو عدم توافر شروط الديمقراطية والعدالة الديمقراطية لديهم. وهذا يعني أننا -بوصفنا غير أوربيين- لسنا مقبولين في الحوار إلا بشروط، وهذه الشروط هي أن نكون ديمقراطيين. وهو الأمر الذي يثير شكوكًا حول مدى انفتاح مفهوم الديمقراطية الكونية؛ حيث تجعل هذه الشروط منه نظامًا مغلقًا من القيم يعكس مركزية أوربية. ومن هنا يجب التمييز بين مفهوم الديمقراطية الكونية Cosmopolitan Democracy ومفهوم الديمقراطية العالمية Global Democracy؛ لأن هذه المركزية الأوربية للمفهوم تعني انفصامًا أو انقسامًا بين عالم القيم وعدم التحيز وعالم المحددات الجغرافية التاريخية. ناهيك عن أن المفهوم يعني أن الأوربيين هم أصحاب المدنية وحاملو مشعل ولواء الحضارة وقائدو العملية التاريخية أكثر من غيرهم على الأرض.

(1) David Held, Heikki Patomaki: Problems of Global Democracy: A Dialogue, Theory, Culture and Society 23, No. 5, 2006; pp. 115 - 132.

* يجب التمييز (differentiate - distinguish) بين مفهوم الديمقراطية الكونية Cosmopolitan Democracy وبين والديمقراطية العالمية Global Democracy والتغير العالمي بطريقة ديمقراطية Democratic Global Change، فالأخير يعني عدالة اجتماعية عالمية أولا تقود بالضرورة إلى العدالة السياسية من الخارجي وإلى الداخلي، أي من World order وليس من نظام الدول القومية. إذن مفهوم الليبرالية عن «الديمقراطية الكونية» ليس هو مفهوم التغير العالمي لتحقيق العدالة وعلى نحوٍ تشارك فيه وحدات مختلفة من الناس.

وعلى ضوء قراءة هذا الحوار البيني - الغربي، يمكن القول إن موقف الاتجاه الليبرالي -في مجموعه- من الديمقراطية العالمية هو استجابة لأزمة الديمقراطيات الغربية أساسًا تحت تداعيات التحولات العالمية وآثارها الداخلية. ومن ثم، فإن هذا الموقف ليس إلا مرحلة أخرى من مراحل تطور التكيف الغربي مع أزمات الديمقراطية المتوالية، وفي محاولة لدعم نشرها باعتبارها الوجه الآخر للسلام اللازم فرضه -ولو بالقوة القهرية- لتحقيق هذا السلام. لذا فنحن (غير الغربيين) لسنا موجودين في خريطة تجليات هذا الاتجاه إلا بقدر كوننا موضوعات ومفعولا بنا لأننا «غير ديمقراطيين»، أو لعله لأننا لسنا بدرجة القوة نفسها القادرة على فرض مفهومنا عن الديمقراطية وتداوله عالميًا، سواء بالحوار أو بالتطبيق. لذا، فنحن معرضون للحروب باسم الديمقراطية ومن أجل أن تصبح عالمية، ولكن هل ستحل هذه الديمقراطية المفروضة مشكلاتنا عندئذ؟ والأهم ما نمطها المفروض؟

٣- إذن ما الغاية: منع الحروب أم تحقيق العدالة؟

ولم يقتصر الجدال بين الليبراليين وغيرهم (معرفيًا وفكريًا ونظريًا) على مصداقية وعالمية مفهوم الديمقراطية الكونية فقط، ولكن امتد إلى جانب السياسات والحركة وواقع العلاقات الدولية وكيفية تغييرها، ودور القوى الغربية المنتصرة في الحرب الباردة في إحداث هذا التغيير بعد نهاية هذه الحرب.

ويقدم Archibugi[1] تحت عنوان «الديمقراطية الكونية وانتقاداتها» مراجعة عامة وشاملة للاتجاهات الناقدة، سواء الواقعية Realist أو الماركسية Marxist أو الجماعية Communitarian أو رؤى التعدد الثقافي Multicultural: ومنطلق هذه المراجعة أن فكر هذا النمط من الديمقراطية قد تبلور في التسعينيات في محاولة لتأسيس مشروع سياسي يوفر الحجج والأسانيد الفكرية اللازمة لانتشار الديمقراطية سواء داخل الدول أو على المستوى العالمي لإدارة العلاقات الدولية. ولقد طالب هذا المشروع الدول الغربية بتطبيق مبادئهم في حكم القانون والمشاركة على المستوى العالمي، إلا أن Archibugi يرى أن حكومات الدول الغربية الليبرالية القائدة لم تستجب لهذه المطالب الفكرية، حيث استمرت الحرب هي الآلية المستخدمة لإدارة الاختلافات وتم انتهاك القانون الدولي وانخفضت المعونات الاقتصادية للدول النامية. ويرى Archibugi أن هذه الحكومات التي خرجت شعوبها للتظاهر ضد سياساتها الخارجية هي حكومات منتخبة ديمقراطيًا في دولها وتحترم القانون في داخل أوطانها At Home، ولكن تساءل: هل يحدث الشيء نفسه في السلوك الخارجي؟ لأنه يرى المعايير المزدوجة الخطيرة تفجر جدالات حول حقيقة دعاوى الديمقراطية داخل الدول وفيما بينها وفيما بعد مستوى الدول.

ومن ثم، فإن هذا الطرح -الذي يناقشه Archibugi بالتفصيل بعد ذلك على ضوء تفاصيل انتقادات الاتجاهات المختلفة لمحتوى المفهوم الليبرالى عن الديمقراطية- يُبرز السؤالين الآتيين: هل الديمقراطية العالمية سبيل للحل السلمي للنزاعات يستبعد الحرب تمامًا وفقًا لتقاليد الفكر الليبرالي التعددي؟ وهل غياب الحروب هو شرط مسبق لإمكانية نشر الديمقراطية عالميًا؟

ومن ثم فإن قضية الحرب والسلام وعلاقتها بالديمقراطية: أيهما شرط للآخر من ناحية، وكذلك قضية الصراع العالمي والفوضى الدولية بصفة عامة وأثرها على الديمقراطية من ناحية ثانية، تمثلان وجهي عملة أساسية.

(1) Daniele Archibugi: Cosmopolitan Democracy and its Critics: A Review, European Journal of International Relations, 2004, Vol. 10 (3), pp. 437-473.

هذا ويناقش Archibugi الافتراضات الأساسية للديمقراطية الكوزموبوليتانية والتي تواجه انتقادات من الواقعية والماركسية وغيرها وخاصة حول قضية الحرب والسلام العالمي على النحو التالي:

إذا كان الافتراض الأول تلخصه مقولة إن نظام الدول «الإقطاعي» ينال من الديمقراطية داخل الدول، فإن الافتراض الثاني هو أن الديمقراطية داخل الدول وإن كانت تفضل السلام لا تقود بالضرورة إلى سياسة خارجية فاضلة وأخلاقية، والافتراض الثالث هو أن الديمقراطية العالمية ليست مجرد تحقيق الديمقراطية داخل كل دولة، والافتراض الرابع هو أن العولمة تنال من الاستقلال السياسي للدولة وبالتالي تقيد من فعالية الديمقراطية داخل الدول، والافتراض الخامس أن أصحاب المصالح على المستوى العالمي لا تتطابق جماعاتهم مع حدود الدول المشاركة العالمية؛ لأن المصالح المشتركة هي التي تقرب بين الشعوب، فإلى أي حد تشعر شعوب العالم بانتمائها للإنسانية وليس مجرد انتمائها الوطني أو القومي؟

إن قراءة هذه الافتراضات ومناقشة Archibugi لها تبين أمرين أساسيين:

الأمر الأول: أن تحليل Archibugi يستعين بأمثلة من الفكر السياسي الغربي ليبين امتدادات هذه الافتراضات عبر جميع عصور تاريخ هذا الفكر والتاريخ السياسي (الداخلي والدولي) الغربي أيضًا. وعلى نحو يبين أن الديمقراطية في مجملها، سواء في رافدها الليبرالي أو روافدها الأخرى، إنما هي منتج حضارة غربية ذات جذور فكرية ومؤسسية ووقائعية. وقد يكون الحديث عن هذا الأمر من قبيل البدهيات أو المسلمات التي لا يجوز في دراسة علمية استنزاف الوقت لإثباتها، ولكن الرسالة التي تقدمها دراسة Archibugi هي أن النقد للفكر الليبرالي هو انتقاد من الداخل، هو انتقاد بين روافد تيار واحد رئيسي، منتج الحضارة الغربية يعبر عن مشكلاتها وعن مشكلات وضعها في العالم، ولكن نحن «غير الغربيين» بمثابة الحاضر الغائب في هذا الجدال.

ويتضح ذلك من الأمر الثاني الذي تبين لي من قراءة مناقشة Archibugi لافتراضات الديمقراطية الكونية. وهو أن مناقشة هذه الافتراضات تستبطن مجموعة

من الثنائيات يضمها إطار واحد كلي يتصل أساسًا بالعلاقة بين الديمقراطية (الليبرالية) وقضية السلام ومنع الحروب في العالم. وهذه المجموعات كالتالي:

* **ثنائية الداخلي والخارجي على أكثر من مستوى**: وأن الديمقراطي داخليًا قد لا يحققها خارجيًا، والتهديدات الخارجية وسيلة في يد المستبدين لزيادة استبدادهم، وغياب المناخ العالمي السلمي يقيد فرص الديمقراطية في الداخل، وغير الديمقراطي في الخارج يمثل تهديدًا لابد من مواجهته. وتكمن في هذه الثنائية إشكالية العلاقة بين الأمن التقليدي والحريات المدنية والسياسية.

* **ثنائية الديمقراطية ومنع الحرب**: فالديمقراطية العالمية ليست مجرد غياب الحرب ولكن هناك أهداف أخرى لابد من اتباع أدوات شرعية تستخدمها الدول الديمقراطية لنشر الديمقراطية.

* **ثنائية الشعوب/ الدول**: هل الديمقراطية العالمية منتج لسياسات خارجية لدول ديمقراطية؟ هل توظف لنشر منظومة قيم ليبرالية تحمل تحيزًا لخصوصية حضارية، ولتبرير تدخلات وتحقيق مصالح قوى في الخارج وتدعيمها؟ هل يبرر نشر الديمقراطية بأنها السبيل لمنع الحرب؟ أم هي منتج لحركة الشعوب عبر الحدود ومن خلال مشاركة عالمية لحل مشكلات الإنسانية؟

* **قيم الديمقراطية العالمية (الإجراءات)/ فلسفة الديمقراطية (الخصوصيات الجماعية)**: فهل الديمقراطية هي مجرد المبادئ التالية: المساواة بين المواطنين أمام القضاء، مبدأ الأغلبية، واجب الحكومة في خدمة مصلحة الجميع، القرار هو نتاج مواجهة بين مواقف مختلفة؟ وكيف تحتفظ بهذه القيم، وهي قيم الديمقراطية التمثيلية، تحت ضغط التحولات العالمية؟

إن هذه الثنائيات تستدعي مجموعة من الأسئلة عن درجة وطبيعة تواجدها في منظور حضاري آخر (غير غربي) أو عن المقابل لها في هذا المنظور (الذي هو بدوره نتاج خبرة حضارية مختلفة): هل الهدف هو منع الحروب تمامًا؟ وهل المختلف، الآخر، يكون عدوًا إذا لم يكن ديمقراطيًا؟ وما الأولوية: رد العدوان والاحتلال أم الخروج على

المستبد؟ وهل الأوضاع الداخلية (ديمقراطية من عدمه) هي المحدِّد للتوجه نحو الحرب من عدمه؟

وهل الديمقراطية التمثيلية هي النمط الوحيد للديمقراطية المثلى التي يجب نشرها عالميًا، أم أن أهداف هذه الديمقراطية -أو غيرها- يمكن أن تتحقق بوسائل أخرى أكثر اتصالا بأوضاع المنطقة المعنية؟ وما محك أو مناط الرسالة: الدول أم الأفراد؟ وما العلاقة بين الداخلي والخارجي؟

بعبارة أخرى، هل منظور حضاري إسلامي يكرر هذه الثنائيات -ولو بنمط آخر من العلائق- أم يساعد على تجاوز هذه الثنائيات تحقيقًا لدرجة أكبر من «الانسجام والتناسق والتوافق» وليس التناقض والصراع والتنافر الذي تنضح به الثنائيات سابق الإشارة إليها، والتي لن تجعل من الديمقراطية العالمية -في ظل أوضاع القوى العالمية الراهنة تحت هيمنة أحادية حضارية- إلا مجرد ثوب جديد للجسد نفسه أو كما يقال عادة: «النبيذ نفسه في زجاجات جديدة»؟ إذن ماذا تقدم بعض الأدبيات الغربية لتخفيف غلواء هذا التحيز؟ وكيف؟

٤- من الحرب والسلام إلى العدالة الاقتصادية والاجتماعية: غايات أخرى للديمقراطية العالمية:

إذا كانت القراءة النقدية لدراسة Archibugi و Held و Mcgrew بيّنت كيف أن «الديمقراطية الليبرالية» تواجه تحديات بسبب تحولات عالمية تريد الاستجابة لها داخليًا وخارجيًا، ولكن دائمًا في نطاق المنظومة الحضارية نفسها فكريًا وإقليميًا، فإن هناك نمطًا آخر من الأدبيات الغربية يحمل رؤية أكثر نقداً للمنظور التقليدي للعلاقات الدولية الذي يستهدف الحفاظ على نظام الهيمنة الدولية القائمة، ومن ثم فهو أكثر انفتاحًا وتعددية يتساءل عن ديمقراطية العلاقات الدولية وليس عن مجرد ديمقراطية ليبرالية عالمية، وهذا النمط من الأدبيات ينشغل بمشكلات الشعوب الناجمة عن العولمة الاقتصادية والاجتماعية أكثر من انشغاله بمسائل الحرب والسلام بين الدول القومية فقط. ومن نماذج هذه الأدبيات دراسات تضمنها عدد خاص من حولية الأكاديمية الأمريكية للعلوم السياسية والاجتماعية.

الدراسة الأولى تحت عنوان «العولمة والديمقراطية: تحول عظيم جديد؟»[1] ويعالج فيها R. Munck ما تمارسه العولمة من آثار سلبية أو إيجابية على الديمقراطية وذلك من خلال أطروحة Polanyi (على ضوء كتابه عن التحول العظيم). تتناول هذه الأطروحة تلك الحركة المزدوجة التي تعبر عنها حركة اتساع السوق من ناحية، والتي تقابلها من الناحية الأخرى سيطرة اجتماعية متزايدة على هذا الاتساع. وذلك انطلاقًا من أن العولمة تخلق عملية متنامية من الاستبعاد الاجتماعي Social Exclusion داخل الدول وفيما بينها، ولكنها في الوقت نفسه تخلق أيضًا حركات اجتماعية تتحدى العولمة وتسعى إلى «دمقرطتها». بعبارة أخرى، هذا الطرح يقوم على أمرين أساسيين: **أولهما**؛ أن الجدال حول العلاقة بين الديمقراطية والعولمة إنما يرتبط بجدال آخر حول العلاقة بين الرأسمالية والديمقراطية. **وثانيهما**؛ أن العولمة ذات تأثيرات إيجابية وسلبية في آن واحد على الديمقراطية، ومن ثم يرى هذا الطرح أنه لابد من البحث في الحركات الاجتماعية التي يمكنها أن تتحدى الآثار السلبية للعولمة على الديمقراطية (من خلال الآثار على التنمية والآثار على التدويل الاقتصادي وفق الرؤية الليبرالية). لذا فهو يتناول الممارسات والآليات والفواعل التي تتعدى الحكومات وتوسع من مشاركة الشعوب وقدرتها على محاسبة ومراجعة الحكومات عبر الحدود وعلى نحو يحقق الجمع بين مفاهيم الاقتصاد والسياسات والمجتمع والثقافة والعلاقات الدولية. ويصل هذا الطرح إلى أن السيادة المقسمة عبر الحدود divided Sovereignty لا تعني أن الدول القومية قد تم استبعادها تمامًا، وأنه من السذاجة القول إننا نشهد مرحلة من الديمقراطية الكونية، لأن الساحة الديمقراطية أصبحت أكثر تعقيدًا في ظل العولمة.

ومما لا شك فيه أن طرح دراسة Munck أكثر نقدية من أطروحة أخرى عن العلاقة أيضًا بين الديمقراطية والعولمة، وهي أطروحة تقدمها الدراسة الثانية تحت عنوان «الديمقراطية العالمية Global Democracy[2]» حيث يقدم H. Teune- ومن منطلقات

(1) Ronald Munck: Globalization and Democracy: A new "Great Transformation"?, The Annuals of American Political Sciences, 2002, 581, pp 10-34.

(2) Henry Teune: Global Democracy, The Annals of the American Academy of Political and Social Science, Vol. 581, No. 1, (2002), pp 22-34.

ليبرالية اقتصادية- أطروحة تقوم على أن عمليات العولمة وإن كانت تدفع منذ منتصف السبعينيات نحو الانفتاح والديمقراطية، فإن الأطر السياسية الديمقراطية أضحت ضرورة الآن لاستمرار العمليات السياسية والمنتظمة للعولمة؛ ذلك لأن الديمقراطية تخطت الحدود الوطنية والمحلية نحو العالمية. ومن ثم فإن العمليات والمؤسسات السياسية الدولية يجب أن تصبح أكثر استجابة ومحاسبية؛ لأنها السبيل لاستمرار العولمة بطريقة سليمة ولتحقيق الرخاء الذي تَعدُ به العولمة. ومن ثم فإن هذه الأطروحة الليبرالية تجعل الديمقراطية الكونية شرطًا مسبقًا للعولمة الاقتصادية والاقتصاد الكوني الذي يحقق الرخاء العالمي (وفق رؤية الليبرالية الجديدة)؛ لأن الرخاء لا يتحقق للجميع بدون ديمقراطية تمثلية، وبدون ديمقراطية مرتبطة قيميًا باحترام حقوق الإنسان.

وأخيراً فإن الدراسة الثالثة تحت عنوان «دمقرطة العولمة وعولمة الديمقراطية» [1] هي الأكثر نقدية للنظام العالمي المعاصر، حيث تعتبره نظامًا فاشلا؛ لأنه قام على منظور تقليدي للعلاقات الدولية، وانغلق على ذاته لأنه تضمن احتفاءً بالقومية وبالخصوصية الثقافية.

ويرى B. K. Gills أن العولمة تتطلب نظامًا سياسيًا جديداً حتى تحقق الليبرالية الاقتصادية العالمية استقرارها، ومن ثم هناك حاجة لتحقيق توازن بين المنظورات الماركسية والليبرالية والواقعية. ومن ثم فإن نظامًا دوليًا بديلا (World Order) يتطلب دمقرطة العولمة وعولمة الديمقراطية، كما لا بد أن يستند إلى تقديم «مفاهيم راديكالية» جديدة عن ممارسات المواطنة، وتجسير الفجوة Bridging بين المساحات المحلية، والوطنية، والإقليمية، والعالمية. ويتمثل الدليل على المسار الجديد للديمقراطية على المستوى العالمي وفق Gills في بروز مفاهيم وقيم جديدة مثل: العدالة العالمية، التضامن العالمي، والمواطنة العالمية، والديمقراطية العالمية. إذن الأخيرة ليست -في نظر Gills- إلا تعبيراً من بين عدة تعبيرات عن تحولات عالمية جديدة، فجميع هذه التجليات تستدعي الروابط بين الداخلي والخارجي وفواعل متعددة المستويات والأبعاد

(1) Gills, K.Barry, Democratizing Globalization and Globalizing Democracy, the Annals of the American Academy of Political and Social Science May 2002, pp 158 - 171.

السياسية والاقتصادية والثقافية. بعبارة أخرى فهو يتجاوز مجموعات الثنائيات سابقة الإشارة إليها من خلال رؤية نقدية عن كيفية إصلاح النظام العالمي القائم، لذا فهو يطالب بالبحث عن طرق لكسر القفص الحديدي للمنظورات التقليدية القديمة، التي مهما اختلفت فهي جميعها أسيرة هيكل القوة الدولية الكامن والمتضمن في النظام العالمي والذي تجسده العولمة.

إن أطروحة Gills تندرج في إطار الروافد النقدية والبنائية، التي تنطلق من قبول تعددية المنظورات الحضارية في العالم، حيث تفسح مكانًا لدور القيم والأفكار والتاريخ والفلسفة عند مراجعة النظرية الاجتماعية بصفة عامة والنظرية السياسية ونظرية العلاقات الدولية. ومن ثم، فإن مقولاتها عن «الديمقراطية العالمية» هي مجال من مجالات اختبار هذه الرؤى الجديدة في مجال العلوم الاجتماعية والعلوم السياسية، والتي تبلورت أيضًا على أصعدة أخرى مثل الفواعل ومستويات التحليل.

خلاصة القول في خاتمة الجزء الأول هي أن جدالات «الديمقراطية العالمية» ليست مجرد جدالات معتادة حول الفواعل والقضايا والعمليات من منظورات مختلفة، ولكنها بالأساس جدالات حول «فلسفة» هذه الديمقراطية ومنظومة قيمها وغاياتها «العالمية» على نحو يفرز جدالا أكثر بين هذه المنظورات -بوصفها روافد من نموذج حضاري غربي- من جهة، ودعوات لنقد ورفض ما عكسه هذا النموذج السائد من هياكل للقوة وأنماط تفاعلات الهيمنة من جهة أخرى.

ومن ثم فإن مضمون المستوى الثاني من الجزء الأول هو مضمون كلي ركز على هذا الجانب من الجدالات وعلى نحو تراكمي، عبر أربعة محاور: ما الجديد في الحديث عن ديمقراطية عالمية؟ الديمقراطية العالمية ليست هي المفهوم الليبرالي فقط عن «الديمقراطية الكونية»! وهل السلام ومنع الحروب هما الهدف الوحيد للديمقراطية العالمية؟ وهل هناك أهداف أخرى للديمقراطية العالمية كالعدالة الاجتماعية والاقتصادية؟

بعبارة أخرى؛ هذا المستوى يقدم نتيجة قراءة نقدية في الأدبيات تبحث عن مدى تحيزها الحضاري وقدر الدعوة إلى التعددية الثقافية وطبيعتها، وهي النتيجة التي تدعم من نتيجة المستوى الأول بحيث تصبح مراجعة الأدبيات الغربية قد بيّنت الحاجة إلى

إعادة بناء مفهوم الديمقراطية العالمية؛ لأن القائم من التحليلات (وهو كثير وغني) لا يعكس توافقًا على المفهوم أو غاياته وفلسفته.

ومن ناحية أخرى كان هذا الجزء من الدراسة تمهيداً نُسند إليه تحليلنا في الجزء الثاني؛ حتى يمكن تسكين «رؤية إسلامية» في خريطة هذه الجدالَات باعتبارها رؤية مقارنة عن الديمقراطية العالمية تسهم في إعادة بناء المفهوم انطلاقًا من منظور حضاري إسلامي للعلاقات الدولية. وهي رؤية تسعى إلى غزل خيوط هذه المراجعات في رؤية كلية يميزها أنها تستدعي الدين مرجعية.

فعلى الرغم من كل ما قدمته الأدبيات الغربية من مراجعات عن أهمية الانفتاح على منظورات حضارية غير غربية، وعلى الرغم من حديث البعض بين حين وآخر -في نطاق نظرية العلاقات الدولية- عن أهمية استعادة مستوى التحليل الثقافي في العلاقات الدولية -أو في نطاق نظرية الديمقراطية- عن أهمية التوقف عن الربط بين الديمقراطية والعلمانية، وعلى الرغم مما قدمته الأدبيات الغربية من نقد للعولمة بمنظومتها الفكرية والمعرفية، فإن كل هذه المراجعات هي في التحليل الأخير لا تشكل التيار السائد؛ وإنما هي بمثابة أصوات مشتتة متفرقة، بدليل ما رصدناه من غياب الإشارة إلى الدين في أدبيات الديمقراطية العالمية، ناهيك عن أن هذه المراجعات فعليًا تخرج جميعها من المعسكر العلمي العلماني ذاته الذي يقف غالبًا عاجزًا أو متجاهلا عن استيعاب ما يمكن أن يضيفه الدين من إسهام في مجال صياغة الديمقراطية العالمية وغيرها؛ ليس الدين بوصفه عقيدة إيمانية وإنما الدين بوصفه مصدراً للقيم والمبادئ الأخلاقية.

فأهمية مفهوم الديمقراطية العالمية بالنسبة لنا هي أنه يحتمل أن يلعب دور بوتقة جديدة لتجميع تلك المراجعات المتناثرة والمشتتة بين فروع مختلفة من العلم -بل بين علوم مختلفة- لغزل مفهوم بأبعاد جديدة، مفهوم لا يخلط بين المقاصد والأدوات. فإذا كان المقصد هو الديمقراطية العالمية، فإن الأداة ليست هي الديمقراطية العالمية، وإنما هي التغيير العالمي الذي يحقق العدالة الإنسانية.

●●●